20 May 2010
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة التاسعة عشرة

فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقرّرة: سيمونا مانويلا مارين (رومانيا)

إضافة

النظر في الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أثناء جلستها السابعة والثامنة المعقودتين في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، في البند ٦ من جدول الأعمال، وعنوانه "النظر في الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية".

٢- ولأجل النظر في هذا البند، كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة:

(أ) مذكرة من الأمانة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2010/11)؛

(ب) تقرير من المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عن أنشطة المنظمات غير الحكومية والاجتماعات الفرعية: مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، (E/CN.15/2010/CRP.6).

٣- وقد ألقى رئيس اللجنة والموظف المسؤول عن شعبة المعاهدات كلمتين استهلاقيتين. كما ألقى كلمات كل من المراقب عن إسبانيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعن أرمينيا وألبانيا وأوكرانيا وإيرلندا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وصربيا وكرواتيا والنرويج) وممثلي الصين والنمسا والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وكندا والبرازيل إيران (جمهورية-الإسلامية) والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر والجمهورية العربية الليبية. وألقى كلمة أيضا المراقب عن فنلندا. كما ألقى كلمات المراقبون عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومجلس أوروبا والمركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية، والجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا والرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات.

المداولات

٤- أعرب المتكلمون عن امتنانهم لحكومة البرازيل على قيامها باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك لممثل البرازيل الدائم لدى الأمم المتحدة (فيينا) على ما بذله من جهود في سبيل ضمان تحقيق حصيلة نتائج ناجحة. وأثنى المتكلمون على الجهود التي بذلها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعاهد شبكة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في التحضير للمؤتمر وتوفير الخدمات له؛ وأثنوا أيضاً على الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية المعنية في الاجتماعات الفرعية. وأعرب عدّة متكلمين عن تقديرهم للعرض الذي تقدّمت به حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المزمع عقده في عام ٢٠١٥.

٥- ورحّب المتكلمون بحصيلة نتائج المؤتمر الثاني عشر، على النحو الوارد في "إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحدّيات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطوّرها في عالم متغيّر".^(١) وقد ذُكر أنه لا بدّ للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة من أن تتطوّر في حركة فعالة تواكب ما يقابلها من أخطار الجريمة، وأن الأمم المتحدة هي المنصّة المناسبة لقيام المجتمع الدولي بتطوير التدابير القانونية لمواجهة تلك التحدّيات.

(1) A/CONF.213/18، الفصل الأول، القرار ١.

٦- وأكّد عدّة متكلّمين أن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تتيح فرصة لوضعي السياسات العامة والاختصاصيين الممارسين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني لتبادل وجهات النظر والمعارف والخبرات بشأن الاتجاهات الناشئة والأبحاث وتطوير السياسات العامة في هذا الصدد. ونوّه عدد من المتكلّمين بأهمية القيام بخطوات عملية في معالجة مسألة جرائم الفضاء الحاسوبي، حسبما أوصى به إعلان سلفادور.

٧- وأشار المتكلّمون إلى التوصيات الواردة في تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالدروس المستخلصة من مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (E/CN.15/2007/6)، ونوّهوا بأن اللجنة هي المحفل المناسب لمعالجة مسألة مسار التقدّم فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر الجريمة التالي.

٨- وتناقش المتكلّمون حول المسائل المتعلقة بتنظيم مؤتمر الجريمة الثاني عشر، وكذلك السبل التي يمكن اتباعها في تحسين التحضير لهذه المؤتمرات وتنظيمها في المستقبل، بما في ذلك النظر ملياً في العلاقة بين المؤتمر واللجنة. وأشار بعض المتكلّمين إلى انتقاء المواضيع الرئيسية التي ينبغي النظر فيها وتنظيم العمل، وذكروا أن جدول الأعمال يمكن ترتيبه في بنية مختلفة بغية إتاحة المجال لإجراء مناقشات أكثر تركيزاً وأكثر تفاعلاً. وُبُحث أيضاً موضوع السبل التي تُتبع في تحسين تنظيم الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر وتوقيته بغية تحقيق النحو الأمثل في مشاركة المسؤولين الرفيعي المستوى، وكذلك عملية صياغة الإعلان الناتج. وأوصى بأن تُباشَر الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث عشر مبكراً مع الدورة العشرين للجنة بغية ضمان تحقيق المؤتمر أمثلاً حصيلته من النتائج.

٩- وكرّر تأكيد المقترح الذي قدّمه أحد المتكلّمين الرفيعي المستوى لدى افتتاح المؤتمر الثاني عشر بأن تخصّص الدول نسبة مئوية مما يُستردّ من عائدات الجرائم لكي تُستخدم في تقديم المساعدة التقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسلّم المتكلّمون بضرورة تزويد المكتب بمستوى من الموارد يتوافق مع الولاية المسندة إليه، ومع الدور الرئيسي الذي يؤديه في تقديم المساعدات التقنية.